

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

هجمات المحقق الخميني تجاه المحقق النائيني

لقد أسلفنا مُعتَقِدَ المحقق النائيني باستحالة «اتخاذ القصد ضمن الأمر» في كافة الحقول: الجعل و الفعلية و الامتثال، بحيث قد نبع الدور نتيجة تفكيره بأن «المواضيع هي مفروضة الوجود دوماً» ولكن قد عارضه المحقق الخميني قائلاً:

«ففيه: أولاً: أن جعل الأحكام من قبيل القضايا الحقيقية (العائدة إلى القضايا الشرطية) حتى ما صدر من الشارع بصيغة الإنشاء (فهو) غير صحيح جداً، و سيأتي لب القول فيها في مبحث العموم و الخصوص، فانتظر.» [1]

فلباب اعتراضه أن الصيغ الإنشائية -إفعل- التي تُعدّ قضايا حقيقية أيضاً، لا تتول إلى القضايا الشرطية -كما زعمه المحقق النائيني- ولهذا «أقيموا الصلاة» لا تنعطف إلى الشرطية أبداً إذ سيغلط القول: «إذا وجد المصلي فليقمها» فافتراض وجودها سينتج نتاجاً حضيضاً تماماً، ولهذا لا تعود كافة القضايا إلى الشرطية دوماً، بل هو خطاب انحلاي بعدد المكلفين المتواجدين، بينما أشباه: «لله على الناس حج البيت من استطاع» و «أقم الصلاة لعلكم ترحموا» في إمكانها أن تُشربها معنى الشرطية كالتالي: «إذا وجد المستطيع فليحج» و «إذا طلعت الشمس فأقم الصلاة» و لكن الصيغ الإنشائية لا تلبس معنى الشرطية إطلاقاً. فبالتالي قد انهدمت الضابطة العامة المدعاة من قبل المحقق النائيني تماماً -مثال الحقيقة إلى الشرطية-.

و نلاحظ عليه بإيجاز، بأن حوارنا لا يحور حول حول الصيغ و أضرابها كي يُعدّ نقضاً تجاه المحقق النائيني، بل الباحثون يُناقشون «جوهره القضايا» متسائلين: هل كافة القضايا الحقيقية -سواء بالصيغة أم بغيرها- تتول إلى الشرطية حقيقة -وفقاً للفوائد- أم لا -وفقاً للمحقق الخوئي وغيره-؟ [2]

ثم تعقبه الوالد المحقق الأستاذ أيضاً معترضاً على المحقق النائيني قائلاً -بالفارسية-: [3]

«مهمترین دلیلی که در ارتباط با استحالة ذاتی اخذ قصد قربت در متعلق امر ذکر شده، دلیلی است که مرحوم محقق نائینی ذکر کرده و آیت الله خویی «دام ظلّه» نیز آن را به عنوان بهترین دلیل دانسته است: خلاصه فرمایش ایشان - با توضیحی از جانب ما - این است: نوع قضایایی که در مقام بیان احکام شرعی وارد شده، قضایای حقیقه است. [4] مثلاً در باب حج از روایات استفاده می شود که: «المستطيع يجب عليه الحج»، در اینجا «المستطيع» ناظر به افراد است ولی نه خصوص افرادی که در زمان صدور حکم، مستطيع باشند بلکه هر انسانی که در آینده هم وجود پیدا کند و مستطيع شود، این حکم شامل حال او می شود.

سپس می فرماید: قضیه حقیقه، رجوع به قضیه شرطیه می کند، یعنی با اینکه صورتش صورت قضیه حملیه است و در قضیه حملیه، موضوع و محمول و اتحاد و هویت مطرح است ولی در باطن، به قضیه شرطیه برگشت می کند و در قضیه شرطیه،

مقدم و تالی مطرح است نه موضوع و محمول. در نتیجه قضیه «المستطيع يجب عليه الحجّ» به قضیه «إذا استطعتم يجب عليكم الحجّ» برگشت می‌کند، یعنی «المستطيع» که عنوان موضوع داشت، در اینجا عنوان مقدم، و «يجب عليه الحجّ» که عنوان محمول داشت، عنوان تالی پیدا می‌کند.

مرحوم نائینی می‌فرماید: اگر قضیه شرطیه شد، قضیه شرطیه دارای این خصوصیت است که اگر مولا گفت: «إذا استطعتم يجب عليكم الحجّ» مفاد این قضیه این نیست که «بر شما لازم است مستطيع شوید تا حجّ بر شما واجب شود» بلکه وجود استطاعت را فرض کرده و فرموده: «اگر شما مستطيع شدید، حجّ بر شما واجب می‌شود ولی به شما نمی‌گویم بروید تحصیل استطاعت کنید اگرچه تحصیل استطاعت، مقدور شما هم باشد»، این قضیه، از این جهت مانند «إن جاءك زيد فأكرمه» است، معنای «إن جاءك زيد فأكرمه» این نیست که اگر شما - فرضاً - بتوانید مقدمات مجیء زید را فراهم کنید، برایتان لازم باشد فراهم کنید. خیر، معنای این قضیه این است که وجوب اکرام، بر فرض تحقق مجیء است و تهیة مقدمات مجیء - به‌طوری که مجیء تحقق پیدا کند - بر شما لازم نیست. مرحوم نائینی می‌فرماید: نه تنها در «المستطيع يجب عليه الحجّ» این‌طور است بلکه در آیه شریفه (أوفوا بالعقود) نیز همین‌طور است. این آیه نمی‌گوید: «شما حتماً باید عقدی واقع سازید» بلکه می‌گوید: «اگر عقدی واقع شد وفای به آن واجب است».

سپس می‌فرماید: بنابراین، استطاعت و عقد، با وجود اینکه اختیاری است و مولا می‌توانست مثلاً تحصیل استطاعت را واجب کند و انسان هم می‌تواند آن را ایجاد کند ولی لازم نیست چنین کاری را انجام دهد بلکه اگر موضوع آن وجود پیدا کرد، به دنبال آن، حکم می‌آید. از این بالاتر، اموری است که در اختیار مکلف نیست و ما بهیچ‌وجه نمی‌توانیم آن‌ها را در دایرة تکلیف بیاوریم، مثل بلوغ و عقل که در اختیار مکلف نیست و مولا نمی‌تواند کسی را که بالغ نیست، امر به بالغ شدن بنماید. و مثل زوال شمس در آیه شریفه «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» [5] آیا کسی می‌تواند توهم کند که ایجاد زوال شمس - با اینکه امری غیر اختیاری است - داخل در تکلیف مولا شود؟ و یا مسأله عقل نسبت به کسی که عاقل نیست، داخل در دایرة تکلیف مولا قرار گیرد و مولا او را مکلف به عاقل شدن بنماید؟

مرحوم نائینی سپس می‌فرماید: در ما نحن فيه، که شما قصد قربت را به «قصد الأمر» معنا کردید، بدون تردید، امر کار مولاست و کار مولا در اختیار خود اوست نه در اختیار دیگری. حتی در «إن جاءك زيد فأكرمه» اگر بخواهیم بگوییم: مجیء زید، اختیاری است، اختیاری بودن نسبت به خود زید است نه نسبت به عمرو. مجیء زید، چگونه می‌تواند در اختیار عمرو قرار گیرد؟ مگر اینکه آوردن زید مطرح باشد نه آمدن او، و بین آوردن و آمدن فرق است. مرحوم نائینی می‌فرماید: مضاف الیه قصد، عبارت از امر است و امر، کاری نیست که در اختیار عبد باشد بلکه مربوط به مولاست. پس وقتی مضاف الیه، خارج از دایرة اختیار مکلف شد، با اضافه مضاف به آن، قصد الأمر هم يك چیز غیر اختیاری می‌شود و در نتیجه باید وجود آن فرض شود نه اینکه داخل در دایرة تکلیف شده و جزء مکلف به قرار گیرد. مثل مسأله بلوغ و عقل و زوال شمس است. در مسأله زوال شمس، امکان نداشت که زوال شمس، همانند صلاة، داخل در دایرة تکلیف باشد. در مورد زوال شمس، تعبیر روشنی در روایت وجود دارد. می‌فرماید: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين» [6] یعنی به صورت قضیه شرطیه مطرح کرده و زوال شمس را مفروض الوجود دانسته است و به دنبال فرض وجود، مسأله وجوب نماز ظهر و عصر مطرح می‌شود. در قصد الأمر هم همین‌طور است.»

الإشكالية الثانية للمحقق الخميني تجاه المحقق النائيني

ثم استورد السيد إشكالية ثانية قائلاً:

«فمضافاً إلى منع لزوم أخذ مطلق المتعلقات و متعلقاتها مفروض الوجود (نظير معتقد المحقق الخوئي)» [7]

و تُبرهن مقالته - حول هذا الامتناع - بأننا لم نَظفرَ بدليل مستحکم كي يدّعي المحقق النائيّ بأنّ مطلق متعلّقات المواضيع تُعدّ مفروضة الوجود دوماً.

و وقايةً عن المحقق النائيّ نقول بأنّ «افتراض وجود المواضيع» يُعدّ القضايا الفطريّة التي «قياساتها معها» فبركتها قد استغنى المحقق النائيّ أن يستذكر الدليل، إذ قد بدا مشرقاً أنّ كافّة المواضيع و قيودها يجب افتراض وجودها بدايةً و إلّا لُغا الجعل و الإنشاء، و لهذا قد صرّح مسبقاً بأنّ «كلّ شرط هو موضوع و كل موضوع هو شرط» ممّا يعني أنّ موضوعات الأحكام ستؤول إلى القضايا الشرطيّة التي قد افترض وجودها أولاً، و على أساسه قد استنتج الفوائد لابيديّة «فرض وجود الموضوع».

و بتدقيق أدقّ: إنّ الخطّة الرئيسيّة التي رسمها المحقق النائيّ هو أنّ «كلّما يُعدّ موضوعاً فقد افترض وجوده بتأً» - سواء تقيّد بقيود متاحة كالاستطاعة و الطّهارة أم غير اختياريّة كالبلوغ و الوقت - إذن لم يقتصِرِ المحقق بإرجاع «مفروض الوجود» إلى الشرطيّة فحسب، بل قد ركّز على «فرض وجود الموضوع» منذ البداية، و حيث إنّ الصلّة بقيدها - القصد - تُعدّ موضوع الأمر فقد افترض وجودها مسبقاً - فتولّد الدّور حينئذٍ - إذن فرؤيته أوسع بكثير ممّا زعمه المحقق الخمينيّ و...

مواجهتنا للمحقق النائيّ

و عقيب ما وقينا مقالة المحقق النائيّ عن الإيرادات الماضية، فسنباشر الآن مهاجمته بأنّه:

- أولاً: إنّ عنوان «متعلّق المتعلّق» - كطهارة الثّوب - لا يُساوي عنوان «الموضوع» دوماً، فإنّ «الطّهارة» عديمة الصلّة بأصل «جعل الصلّة» فلا يُفترض وجودها حتماً، فإنّ ميزان «الموضوع» هو ألا يدعو المولى إليه، بينما قد دعا إلى الطّهارة وسائر القيود.

- ثانياً: إنّ مسرح الصّراع أجنبيّ عن «رجوع القضية الحقيقيّة إلى الشرطيّة» تماماً، إذ المحور المهمّ في مسألة «الدّور» تحول حول أنّ «كافّة المواضيع يتوجّب افتراض وجودها حتماً» [8] - ليس أكثر - فهذه النقطة هي التي قادت المحقق النائيّ أن يتورّط في «الدّور» من دون خصوصيّة لمسألة «رجوع الحقيقيّة إلى الشرطيّة و عدمه» - كما زعمه المحقق النائيّ -.

الضربة الثالثة للمحقق الخمينيّ تجاه المحقق النائيّ

لقد توصلنا إلى أهمّ إشكالات السيّد تجاه الفوائد، حيث قد ابتدأ قائلاً:

«أنّ ما ذكره قدس سره من أخذ المتعلّقات و قيودها مفروض الوجود - فمع ممنوعيته - كاف في رفع الدور و في دفع تقدّم الشيء على نفسه؛ إذ فرض وجود الشيء قبل تحقّقه غير وجوده واقعاً قبل تحقّقه، إذ تحقّق الأوّل بمكان من الإمكان؛ فإنّه لا يحتاج إلّا إلى فرض فارض و تصوّر متصوّر، و أخذ الأمر مفروض الوجود فرضاً مطابقاً للواقع، لا يلزم منه التقدّم الممتنع، بل يلزم منه فرض وجوده قبل تحقّقه (فهذا الافتراض عمليّة معقولة تماماً و لهذا يستدعي تقدّم الشّيء على نفسه كما زعمه المحقق النائيّ)

و يوضح الحال: القيود المأخوذة في متعلّقات الأحكام مع كونها خارجة عن دائرة الاختيار؛ فقوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» [9] يحكي عن أنّ الأمر تعلّق بأمر مقيد بالوقت، و أنّه فرض تحقّق الوقت في محله قبل وجوده، و هنا نقول: إذا أمر الأمر بشيء بقصد الأمر فقد أخذ الأمر مفروض الوجود؛ فرضاً مطابقاً للواقع، و لا معنى لمطابقته إلّا كونه متحقّقاً في محله (الخارجي).» [10]

و قد رَسَم السَّيِّد - ضمن المناهج - سُلالة هذه الإشكاليَّة بسياقه أخرى قائلاً:

« فتحصل مما ذكرنا: أنَّ المحذور:

1. إن كان في عدم تعقُّل تصور الشيء قبل وجوده فهو بمكان من الفساد (بل يُعقَل التَّصور) ضرورة أن كلَّ فعل اختياريَّ يكون تصوُّره مقدِّماً على وجوده.

2. و إن كان (المحذور) في إنشاء الأمر على الوجود المتصوَّر فهو - أيضاً - كذلك (معقول) لأنَّ الصُّورة الذهنية بقيودها متقدِّمة على الأمر (المنشأ) فلا يلزم منه تقدُّم الشيء على نفسه.

3. و إن كان (المحذور) في فرض وجود الشيء قبل وجوده، فهو - أيضاً - بمكان من الإمكان (لأنَّه محض افتراض ليس أكثر) فلا محذور من هذه الجهات.» [11]

[1] تهذيب الأصول. Vol. 1. ص 211 تهران - ايران: مؤسسة تنظيم و نشر آثار الإمام الخميني (قدس سره).

[2] و أفيض عليه ملاحظتين أُخَرَتين أيضاً:

- أولاً: أساساً لو غيَّرنا «صياغة الأمر» إلى الحمليَّة الخبريَّة لَصَدَقَ معنى الشرطيَّة أيضاً، إذ بؤسنا أن نُحوِّل: «أقيموا الصَّلَاة» إلى «الصَّلَاة واجبة» فبالثَّاني سيُصبح الثَّاني على وزن: «الخمير حرام» حيث قد أقرَّ الأعظم بأنَّ الخمير مفروض الوجود، فكذلك الصَّلَاة، و لهذا لا خَصِيصَة لصيغة الأمر بتاتاً لأنَّها قابلة للتَّغيير التَّيَّاماً مع القضية الشرطيَّة أيضاً.

- ثانياً: يبدو أنَّ صاحب «تهذيب الأصول» قد خلط ما بين الصَّيغ الانشائيَّة الفارغة عن القيد - نظير أقيموا الصَّلَاة - و بين الصَّيغ المحتوية للقيد و التي نبحت عنها حالياً - نظير صلَّ بقصد الأمر - فإنَّنا لو أضفنا القيد إلى الأولى لَتَصَحَّحَ إرجاع الصيغة إلى الجملة الشرطيَّة تماماً، و لهذا إنَّ محطَّ نزاعنا عبارة عن «صلَّ بقصد الأمر» أي «لو أردت امتثال أمر المولى فصلَّ مع القرية» فبالثَّالي، ليس من الصَّواب أن يَمَثِّلَ المستشكل «أقيموا الصَّلَاة» فارغة عن أيِّ قيد، فإنَّ الإناطة و الشرطيَّة لا تتحقَّق في العربيَّة بهذا الأسلوب الخاطيَّ أساساً، إذن فالتَّمثيل مشوَّه جذرياً، فالنَّاتج أن مقالة المحقِّق النَّائينيَّ مسدَّدة تماماً.

[3] فاضل موحدى لنكراني محمد. اصول فقه شيعه. Vol. 3. ص 311-313 قم - ايران: مركز فقهی ائمه اطهار (ع).

[4] در منطق قضایای حمليَّة خبريَّة را بر سه قسم تقسيم کرده‌اند: طبيعيه، حقيقيه و خارجيه. قضیة طبيعيَّة: قضیة‌ای است که موضوع آن عبارت از ماهیت و طبيعت است و فرد - بما هو فرد - دخالتی در این موضوع ندارد، مثل قضیة «الإنسان حيوان ناطق». قضیة حقيقيه: قضیة‌ای است که موضوع آن عبارت از افراد است و دایرة افراد هم توسعه دارد یعنی هم شامل افراد محقَّقة الوجود - یعنی افرادی که فعلاً در خارج وجود دارند - می‌شود و هم شامل افراد مقدَّرة الوجود - یعنی افراد که وجود ندارند و در آینده وجود پیدا می‌کنند - می‌شود. قضیة خارجيَّة: قضیة‌ای است که موضوع آن عبارت از افراد است ولی در محدوده خاص، یعنی افرادی که بالفعل وجود دارند که از آنها به افراد محقَّقة الوجود تعبیر می‌شود. رجوع شود به: الحاشیة على تهذيب المنطق، ص ۵۸ در نتیجه قضیة حقيقيه، برزخی میان قضیة طبيعيَّة و قضیة خارجيَّة است. از طرفی به پای قضیة طبيعيه نمی‌رسد. چون موضوع را روی افراد برده نه طبيعت و از طرفی مقامش از قضیة خارجيه بالاتر است زیرا دایره افراد در آن محدود نیست.

[5] - الإسراء: ۷۸

[6] - وسائل الشيعة، ج ۳ (باب ۴ من أبواب المواقيت، ح ۸).

[7] مناهج الوصول إلى علم الأصول. Vol. 1. ص 262 قم - ايران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خميني.

و قد صرَّح بهذا الامتناع ضمن التَّهذيب أيضاً قائلاً: «أنَّ ما ذكره قدس سره من أخذ المتعلَّقات و قيودها مفروض الوجود - فمع ممنوعيته...» (تهذيب الأصول. Vol. 1. ص 211)

[8] بينما «المتعلّق» - كالصّلاة - لا يمكن افتراض وجودها نظراً لمعضلة «تحصيل الحاصل» إذ لو افترضنا «الصّلاة» - مثلاً - مفروضة الوجود خارجاً لانجرّ إلى «تحصيل الحاصل» إذ المكلف سيّمثّل الصّلاة الموجودة، و لهذا قد استبانَ لنا أنّ افتراض المتعلّق مفروض الوجود سيُعادل سقوط التّكليف جذراً لا ثبوته، بينما «الموضوع» المفروض وجوده سيُتاح امتثاله تماماً.

[9] الإسراء (١٧): ٧٨.

[10] تهذيب الأصول. Vol. 1. ص211 تهران - ايران: مؤسسة تنظيم و نشر آثار الإمام الخميني (قدس سره).

[11] مناهج الوصول إلى علم الأصول. Vol. 1. ص262 قم - ايران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خميني.